اقتصاد

إنفاق هائل في موازنة ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشفت مصادر مسؤولة في حكومة الوحدة الوطنيّة في ليبيا لـ«العربي الجديد» أنّ مقترح موازنة 2022 يناهز 120 مليار دينار (نحو 30 مليار دولار) نتيجة ارتفاع هائل في الإنفاق بسبب فاتورة الرّواتب والأجور خلال العام الحاليّ، بالإضافة إلى مشاريع التنمية «عودة الحياة». المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أكّدت أنّ تقديرات الإيرادات النّفطيّة للعام الحالي احتسبت على أساس إنتاج يومي يتراوح ما بين 1,2 مليون برميل إلى 1,5 مليون برميل في اليوم كمتوسط للعام.

وتوزّعت مصروفات الموازنة المقترحة على خمسة أبواب؛ الباب الأول بقيمة 51 مليار دينار (الدولار= 4,48 دنانير) يشتمل على الزيادات في رواتب بعض القطاعات مثل التعليم والشرطة والمتقاعدين، والباب الثاني 18,7 مليار دينار لإعادة الإعمار، والثالث 21 مليار دينار لمشروعات التنمية، والرابع لنفقات الدعم بـ22,6 مليار دينار، والخامس للطوارئ بـ6 مليارات دينار. ورأى أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية محمد عبيد، أنّ مقترح الموازنة الجديدة ليس به أيّ ترشيد للإنفاق العام، مطالباً بضرورة الصّرف على موازنة العام الجاري مثل موازنة 2021 بنحو 86 مليار دينار للمحافظة على استقرار سعر الصرف. وقال لـ«العربي الجديد» إنّ الحكومة رفعت الإنفاق بنسب كبيرة مقارنة بين موازنة 2021 وهذا لا يتناسب مع السياسات النقدية.

وذكر المحلّل المالي علي سالم، في تصريحات لـ«العربي الجديد» أنّ هناك ثلاثة سيناريوهات لموازنة 2022 أولاً بصرف مبلغ 85 مليار دينار أسوة بالعام الماضي لتوفير عائد من النقد الأجنبي ولتحقيق استقرار مالي، والسيناريو الثاني تكون الموازنة بنحو 111 مليار دينار مع التركيز على مشروعات التنمية وإعادة الإعمار، وإما موازنة بـ1202 مليار دينار كخيار ثالث وستكون العواقب غير جيّدة على الاقتصاد الوطني بحسب حديثه. فيما حذّر المصرفيّ عز الدين عاشور، من تجاوز فاتورة الرواتب خمسين مليار دينار لسنة 2022. وقال لـ«العربي الجديد» إنّ هناك مخاطر عالية على الاستدامة المالية طالما المصدر الوحيد الذي يموّل الميزانية هو الإيرادات النفطية. وفي سياق متصل، أعلنت وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، أنّ حجم الإنفاق الحكومي خلال العام الماضي 2021، سجل 85 ملياراً و775 مليوناً و419 ألف دينار.

وغطّى مصرف ليبيا المركزي عجزاً في استخدامات النقد الأجنبي بمبلغ 1,6 مليار دولار خلال العام الماضي، وذلك للمحافظة على استقرار سعر الصرف في ظلّ عدم توريد جزء من الإيرادات والإتاوات، الّتي تغطّي العجز في حال توريدها. واحتلّت ليبيا المرتبة الأولى كأسرع الاقتصادات نمواً خلال عام 2021، ويرجع سبب النمو لارتفاع إنتاج ليبيا النفطي لأكثر من مليون ومئتي ألف برميل من النفط يومياً، خلال ذات العام وفقا لمجلة «غلوبال فايننس» العالمية المتخصصة في مجال الاقتصاد والبنوك.

(Getty)

قفزة في هواتف الجيل الخامس

بلغت شحنات هواتف الجيل الخامس 266 مليون وحدة في الصين العام الماضي، مواصلة بذلك تصدرها لسوق الهواتف المحمولة، وفقاً لبيانات صادرة عن الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وارتفع حجم إنتاج شحنات هواتف الجيل الخامس بنسبة 63,5 في المائة عن العام الأسبق 2020، ومثلت أيضا 75,9 في المائة من إجمالي شحنات الهواتف المحمولة في الصين في عام 2021.

وأصدرت الصين ما مجموعه 227 طرازا جديدا لهواتف الجيل الخامس في عام 2021، بزيادة 0,9 في المائة على أساس سنوي، وفقا لما قالت الأكاديمية، وهي معهد أبحاث تابع لوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي وحده، قفزت شحنات هواتف الجيل الخامس بنسبة 49,2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 27,15 مليون وحدة.

لقطات

شركة سعودية تسعى لجمع 820 مليون دولار

قالت شركة «علم» السعودية للامن الرقمي، إنّها حددت نطاقاً سعرياً إرشادياً لطرحها العام الأولي بهدف جمع ما يصل إلى ثلاثة مليارات ريال (820 مليون دولار). وأضافت الشركة في بيان أنّها تعتزم بيع 24 مليون سهم بسعر تاشيري يتراوح بين 113 و128 ريالاً للسهم. وذكرت «رويترز» في مايو 2020 أنّ صندوق الاستثمارات العامة السعودي يعتزم المضي قدماً في بيع اسهم للمستثمرين. ويقول موقع شركة «علم» على الإنترنت إنّ الشركة المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة تقدم خدمات الاعمال الإلكترونية الآمنة و تكنولوجيا المعلومات فضلاً عن خدمات دعم المشاريع في السعودية.

تراجع عجز ميزانية الأردن

تراجع عجز ميزانية الأردن قبل المنح الخارجية، بنسبة 17,2% على اساس سنوي، خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الجاري، عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وقالت وزارة المالية الأردنية في نشرتها الصادرة، أمس، إنّ عجز الميزانية بلغ 2,07 مليار دينار (2,9 مليار دولار)، مقابل 2,5 مليار دينار (3,5 مليارات دولار) خلال الفترة ذاتها من 2020. وسجلت الميزانية عجزاً بعد المنح الخارجية بقيمة 1,4 مليار دينار (1,9 مليار دولار) حتى نهاية نوفمبر الماضي من 1,7 مليار دينار (2,3 مليار دولار) خلال نفس الفترة من 2020، بتراجع 17,9% على اساس سنوي. و تراجعت المنح والمساعدات الخارجية، حتى نهاية نوفمبر بنسبة 18%.

تركيا: 209 ملايين دولار صادرات الفستق

سجلت صادرات تركيا من «الفستق العنتابي» (الحلبي) 209 ملايين دولار في 2021، بزيادة 76 بالمائة مقارنة بالعام السابق. وذكرت بيانات رابطة المصدرين جنوب شرقي تركيا، أمس، أنّ صادرات الفستق سجلت 118 مليوناً و923 الف دولار في 2020، وارتفعت إلى 209 ملايين و686 الفاً في 2021. وحسب وكالة «الأناضول» أضافت الرابطة انّ تركيا صدرت الفستق إلى 110 بلدان العام الماضي، بينها ايطاليا والمانيا والصين وكندا والبرتغال وبريطانيا وروسيا. واوضحت انّ كمية الصادرات بلغت 20 الفاً و332 طناً. يُذكر انّ تسمية هذا المنتج بـ«الفستق العنتابي» يعود إلى ولاية غازي عنتاب التركية التي تشتهر بزراعته.

العراق يتجه للطاقة النظيفة لحلّ أزمة الكهرباء

بغداد ـ **محمد علي**

تسعى الحكومة العراقية إلى الطاقة النظيفة والمتجددة لحلّ أزمة حادة في الكهرباء، بينما اعتبر خبراء في قطاع الطاقة أنّ التوجه الحكومي لا يندرج في إطار الحلول المنطقية في ظلّ العجز الشديد الذي تشهده البلاد في إنتاج الطاقة التقليدية والاعتماد على الاستيراد من إيران وفق عقود «غير ملائمة».

وانطلقت في العاصمة بغداد، أمس الأحد، أعمال منتدى الطاقة النظيفة والمتجددة بمشاركة وزارات حكومية وشركات محلية وأجنبية، وذلك بالتزامن مع تعرض البلاد لأزمة كهرباء حادة فقدت بموجبها نحو نصف التجهيز العام للأحياء والمدن السكنية من الطاقة. وأرجعت وزارة الكهرباء العراقية الانقطاع، إلى وقف إمداد خطوط نقل الطاقة الإيرانية، فضلاً عن انخفاض كمية الغاز المستورد من إيران اللازم لتشغيل محطات كهربائية، وفق بيان، السبت الماضي. وينتج العراق ما بين 19 و21 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بينما الاحتياج الفعلي يتجاوز 30 ألف ميغاواط، وفقا لمسؤولين في قطاع الكهرباء.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع) عن وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار قوله، أمس، إنّ منتدى الطاقة النظيفة والمتجددة، الذي تشهده البلاد، يأتي ضمن توجه العراق والحكومة والوزارة لدعم جميع المبادرات والجهود للتحول التدريجي من الطاقة التقليدية إلى النظيفة والمتجددة.

لكنّ محمد الموسوي، وهو مهندس في دائرة كهرباء الجنوب التابعة لوزارة الكهرباء، قال لـ«العربي الجديد» إنّ معالجات الحكومة لأزمة الطاقة تحتاج إلى حلول جذرية، من أهمها الإسراع في عملية الربط الخليجي، وكذلك مع الأردن، لتقليل الاعتماد على الجانب الإيراني، مشيراً إلى أنّ الأزمة ترجع إلى استمرار الاعتماد على موارد طاقة غير مضمونة وعدم التفكير في بدائل عنها. كما قال علي الوندي، الخبير في شؤون الطاقة، إنّ تفكير وزارة الكهرباء في الطاقة المتجددة أو النظيفة في الوقت الحالي لا يعتبر حلاً منطقياً، مشيراً إلى أنّ الحكومة تتحمل مسؤولية أزمة الكهرباء، إذ إنّ «العقد الموقع مع إيران فيه بند يشير بوضوح إلى أنّ لإيران الحق في وقف مد العراق بالكهرباء في فترات ذروة الطلب لديها أو في حالات الطوارئ، وبغداد وافقت على هذا الشرط، لذا فإنّ الموضوع لا يلام عليه الإيرانيون، بل المسؤولون العراقيون الذين وافقوا على هذا الشرط».

قيس سعيد والتجارة مع الله

مصطفى عبد السلام

آخر ما تفتق عنه ذهن الرئيس التونسي، قيس سعيد، لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية وعلاج عجز الموازنة هو المتاجرة بالدين، وإعطاء تعليمات للمراجع الدينية لدعوة التونسيين إلى التبرع لصالح الخزانة الخاوية، وبالتالي المساهمة في سداد رواتب الموظفين وتمويل بنود الدعم سواء للوقود أو الأغذية وغيرها، وربما لاحقا الدعوة لسداد أعباء الديون الخارجية التي تكاد الدولة تتوقف عن الالتزام بها بسبب الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

يوم الخميس الماضي خرج علينا مفتي الديار التونسية عثمان بطيخ، الذي أحيل للقضاء في شهر أغسطس/آب الماضي بسبب شبهات في قضايا فساد تتعلق بملف الحج في العام 2015، يدعو رجال الأعمال وأهل الخير إلى المساعدة في إنقاذ البلاد وإخراجها من أزمتها، وذلك في بيان رسمي صادر عن ديوان الإفتاء. وطلب من المقتدرين مساعدة البلاد للخروج من الظروف الصعبة التي تمر بها. لم يكتف المفتي بذلك، بل اعتبر أن «مساعدة البلاد للخروج من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها هو واجب أخلاقي وديني»، و«أن البذل والعطاء من أجل رفاهية شعبكم ليس تضحية ولا فداء ولا خسارة، بل هي تجارة مع الله عز وجل لن تبور».

قبلها تفتق ذهن قيس سعيد عن نظرية اقتصادية جديدة أطلقها في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي لمعالجة أزمة البطالة، حيث وعد الشباب التونسي من العاطلين من العمل من خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا بتأسيس شركات أهلية جديدة تكون بوّابتهم إلى سوق الشغل، ويساهم فيها سكان المنطقة التي تقع فيها تلك الشركات. ساعتها تنصل من تمويل الدولة لتلك المشروعات، وقال إنه «سيتم تمويل تأسيس هذه الشركات من خلال استعادة أموال الشعب المنهوبة، والأموال التي ستجمعها الحكومة من عمليات مكافحة الفساد والتصالح مع رجال الأعمال الفاسدين».

يمتلك الرئيس التونسي نظريات اقتصادية فريدة في معالجة الفقر والبطالة وغلاء الأسعار ومكافحة التضخم والفساد والأزمة الاقتصادية تستحق أن تدرس في الجامعات والمعاهد، كما نظرياته السياسية القائمة على التفرد بالحكم والاستبداد وإقصاء المعارضين وملاحقتهم، والتضييق على حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الدستور ومؤسسات الدولة بما فيها البرلمان، وبسبب تلك النظريات أدخل البلاد في أزمة سياسية أثرت سلبا على المشهد الاقتصادي، ولم تؤد إلى حل المشاكل المعقدة، بل فاقمتها وأدت الى سوء الأوضاع المالية والدليل المؤشرات الأخيرة الصادرة عن أجهزة الدولة.

مال وسياسة

تونس تلجأ إلى اقتصاد الصدقات لتمويل الموازنة

اتجهت السلطات التونسية نحو حلول سريعة، منها جمع الصدقات من المواطنين لتمويل الموازنة ومواجهة الأزمات المالية الخانقة وسط انتقادات حادة لهذه الخطوة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أصبحت الدعوات الدينية جزءاً من الحلول الاقتصادية التي تلجأ إليها السلطات التونسية من أجل تعبئة الموارد لفائدة الموازنة التي تحتاج إلى نحو 20 مليار دينار، أي ما يعادل 6,96 مليارات دولار، من القروض الداخلية والخارجية لتسيير النفقات العامة.

وتأتي هذه الخطوة لتكشف عن المأزق الذي تعيشه حكومة قيس سعيد اقتصادياً وماليا، ما دفعها إلى البحث عن وسائل سريعة لتخفيف أزماتها، حسب مراقبين. وكان مفتي الديار التونسية عثمان بطيخ، قد دعا رجال الأعمال وأهل الخير إلى المساعدة على إنقاذ البلاد وإخراجها من أزمتها.

وطلب المفتي مساعدة البلاد للخروج من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها، معتبرا ذلك واجبا أخلاقيا وديني، متوجها بالشكر لكل من قدم المساعدة خلال الأزمات السابقة أبرزها فترة تفشي فيروس كورونا. وأكد بطيخ في بيان صدر الخميس الماضي، عن ديوان الإفتاء الذي يخضع لإشراف رئاسة الحكومة، أن «الانخراط في إنقاذ الوطن واجب من أهم الواجبات»، مشيرا إلى أن في التناصح والتكافل والتضامن تكمن مواطن القوة والعزة والكرامة.

عجز السلطة وغياب التخطيط

أشارت الدعوة بالتبرع لفائدة الدولة جدلا في تونس بسبب تدخل مؤسسة الإفتاء في الشأن الاقتصادي وعجز السلطة الحاكمة عن إيجاد حلول لتوفير التمويلات بعيدا عن جيوب المواطنين المنهكين بالغلاء وتراجع الخدمات العامة. وعلّق الخبير الدولي في الشأن المالي، أشرف العيادي، على الدعوة الرسمي على «فيسبوك» بأن السلطات التونسية تلجأ بعد حلول المجبى (الجباية) إلى الفتاوى من أجل توفير الأموال. وانتقد العيادي غياب التخطيط والأهداف للسياسة الاقتصادية للحكومة الحالية.

ويعاني حساب الخزينة التونسية منذ أشهر من ضعف الإيرادات، إذ لا يتعدى معدل رصيد الأموال المودعة بالحساب، بحسب البيانات الرسمية، 560 مليون دينار (الدولار = نحو 2,87 دينار)، فيما تقدر حاجات الدولة لصرف رواتب الموظفين شهريا إلى نحو 1,8 مليار دينار. والحكومة في تونس بحاجة إلى الإيرادات، خصوصا أن اقتصادها تلقى ضربات قوية، خلال الفترة الأخيرة، إضافة إلى الأزمة السياسية التي عطلت الكثير من القرارات. والعام الماضي، في خضم الصراع السياسي بين الرئاسة والحكومة، والبرلمان، حذّ صندوق النقد الدولي تونس على وضع خطة إصلاح اقتصادي وتعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء. وفي 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، كشف سعيد عن خريطة طريق للخروج من الأزمة تنص على انتخابات تشريعية في ديسمبر 2022 بعد مراجعة القانون الانتخابي، واستفتاء في يوليو لتعديل الدستور الذي يريده «رئاسيا» أكثر، على حساب البرلمان.

واعتبر الأمين العام لـ«الحزب الجمهوري» المعارض، عصام الشابي، أن طريق الحصول على تمويل صندوق النقد الدولي بات مسدوداً، وأن مشروع الأمر الرئاسي المتعلق بالمصالحة الجزائية لن يكون كافياً لتعبئة موارد لفائدة خزينة الدولة، وبالتالي تم الاتجاه نحو فكرة جمع الصدقات.

وانتقد الشابي في تصريح لـ«العربي الجديد» توجه ما وصفه بـ«سماحة مفتي الجمهورية» بدعوة أهل البر والإحسان إلى مساعدة الدولة للخروج من أزمتها.

الدين والسياسة

وتعليقا على الدعوة يقول الخبير الاقتصادي خالد النوري إن دعوة المواطنين إلى التبرع لفائدة الدولة من قبل مؤسسة الإفتاء هو تمهيد لمشروع الصلح الجزائي الذي يستعد رئيس الدولة للكشف عن تفاصيله قريبا.

وأفاد النوري بأن بلاغ دار الإفتاء فجّر جدلا في تونس حول تحديد المؤسسة الدينية عن الشأن السياسي والاقتصادي، مشيرا إلى أن التبرع لفائدة الموازنة يحتاج إلى إطار تشريعي وترتيبي من أجل ماسسة هذه العملية التي لا سند قانونياً لها حاليا.

وأضاف الخبير المالي في ذات السياق أن التبرع لفائدة الموازنة يحتاج إلى إطار قانوني تصادق عليه المؤسسة التشريعية يحدد نوعية الموارد وطريقة الحصول عليها وطريقة إيداعها وصرفها مع إصدار تقارير مراقبة دورية لكيفية التصرف فيها في إطار القانون الأساسي للميزانية. واعتبر الخبير المالي أن طلب الدولة «صدقة الأموال» يبعث برسالة سيئة إلى المانحين الدوليين عن الوضع المالي لتونس التي تحتاج إلى استعادة ثقة المستثمرين من أجل تحريك عجلة النمو والخروج من وضع الاستدانة المفرطة. ويرجّح ذات المصدر أن يكون تطرّق مؤسسة الإفتاء إلى مساعدة رجال الأعمال للدولة مقدمة لمشروع مرسوم الصلح الجزائي الذي ينوي الرئيس قيس سعيد إصداره قريبا.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

%2,6

تستهدف الحكومة التونسية إنعاش اقتصادها الرسمي، إذ تظهر بيانات حديثة أن النمو المتوقع للعام الجاري يقدر بنحو 2,6% مقارنة بـ 2,8% في عام 2021، حسب تقارير حكومية.

المواطنون يعانون من أزمات معيشية خانقة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الأردن

تواصل تدهور القطاع الزراعي

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ما زالت أوضاع القطاع الزراعي الأردني في حالة تدهور، وسط مخاطر تهدد الأمن الغذائي، نتيجة لهجرة كثير من المزارعين للقطاع بسبب الخسائر الكبيرة التي تعرّضوا لها خلال السنوات الماضية. كما تأثرت صادرات الأردن الزراعية بالتوترات السياسية في الدول المحيطة، فضلاً عن تداعيات جائحة فيروس كورونا التي تسببت في إغلاق متكرر في مختلف دول العالم خلال العامين الماضيين. وفي هذا السياق، أكد رئيس اتحاد مزارعي الأردن، عدنان خدام الخدام، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، عدم نجاعة الخطط والاستراتيجيات التي أطلقتها الحكومة على مدى أكثر من 15 عاماً. وأبدى الخدام استغرابه من عدم التعامل بجدية مع الكارثة، على حد وصفه، التي يعاني منها القطاع الزراعي، موضحاً أنّ كلّ ما هناك من برامج وخطط لا تطبق على أرض الواقع، وما ينفذ منها لا يلامس مشاكل صغار المزارعين الذي يشكلون غالبية العاملين في هذا القطاع الاستراتيجي، إذ تذهب المنح والمساعدات في الغالب لمستثمرين كبار وأصحاب نفوذ. ولا يعتقد رئيس اتحاد المزارعين من حيث المبدأ أن تأتي الخطة الوطنية للزراعة المستدامة التي أطلقتها الحكومة الحالية برئاسة بشر الخصاونة الأحد الماضي والممتد تنفيذها في الفترة 2022-2025 أنها ستسهم في وقف تدهور أوضاع الزراعة ومساعدة المزارعين على تجاوز الظروف الصعبة وغير المسبوقة التي يعانون منها.

وقال وزير الزراعة خالد الحنيفات، إنّ الخطة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمزارعين من خلال دعمهم، وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي. ووفقاً لوزير الزراعة، فإن الخطة ستوفر مجموعة من الوظائف الدائمة بمجموع 32 ألف وظيفة على مدار 4 سنوات وبمعدل 8 آلاف وظيفة سنوياً، إضافة إلى فرص عمل مؤقتة وموسمية، من خلال مشاريع التحريج بالشراكة مع القطاع الخاص، وبواقع 6 آلاف فرصة تشغيل مؤقتة سنوياً. وحسب آخر تقديرات لاتحاد المزارعين، قال خدام إن خسائر القطاع الزراعي الأردني بلغت خلال الخمس سنوات الماضية حوالي 5 مليارات دينار (7 مليارات دولار)، وذلك بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وتكدس المحاصيل الزراعية، خاصة مع وقف التصدير من خلال خط الترانزيت الوحيد الذي يمر من خلال الأراضي السورية ومنه إلى وجهات تصديرية أخرى مثل تركيا ودول عربية وأوروبية. وأضاف أنّ مدخلات الإنتاج شهدت ارتفاعا خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى ارتفاع فوائد القروض والتسهيلات البنكية وانخفاض حاد لأسعار المنتجات لم يغط أسعار التكلفة، لدرجة عدم جدوى قطف المحاصيل وطرحها في الأسواق.

ونتيجة لتلك الخسائر، قال رئيس اتحاد المزارعين إنّ حوالي 5 آلاف مزارع اضطروا إلى هجرة الزراعة خلال السنوات القليلة الماضية، لتفادي مزيد من الخسائر وانضموا بذلك إلى صفوف العاطلين عن العمل، وانعكس ذلك على نسبة الفقر، إضافة إلى تأثر أعمال قطاعات أخرى مثل النقل والخدمات اللوجستية. وكانت الحكومة، بحسب رئيس اتحاد المزارعين، وعدت القطاع الزراعي بتخفيض رسوم تصاريح استقدام العمالة الأجنبية للعمل في الزراعة والتي تبلغ حاليا حوالي 735 دولاراً، لتبلغ حسب طلب اتحاد المزارعين 452 دولاراً، والسماح باستقدام الأيدي العاملة من الخارج لعدم توفر العمالة المحلية. وتعتبر منطقة الأغوار، خصوصاً وادي الأردن، سلة غذاء الأردن، باعتبارها الجزء الأكثر خصوبة في البلاد، وتتميز بالإنتاج الزراعي المبكر للخضروات والفواكه مقارنة بباقي المناطق.

ووفقاً لبيانات وزارة الزراعة، بلغ إجمالي المساحات المزروعة حوالي 2,4 مليون دونم، تشكل ما نسبته 2,7% من مساحة البلاد (الدونم = ألف متر مربع). وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والحبوب نحو 525,2 ألف دونم، والخضروات حوالي 581 ألف دونم، والأشجار المثمرة والحمضيات حوالي 371 ألف دونم، إضافة إلى مساحات أخرى مزروعة بأصناف مختلفة.

المزارعون يتكبدون خسائر كبيرة (Getty)

أخبار العرب

برنامج زمني لتأسيس هيئة سكك حديد خليجية

اعتمد وزراء النقل والمواصلات في دول مجلس التعاون، أعضاء اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات، البرنامج الزمني للمرحلة التأسيسية للهيئة الخليجية للسكك الحديدية، وذلك خلال اجتماعهم الاستثنائي، أمس الأحد، والذي عُقد عبر الاتصال المرئي. وحسب وكالة الأنباء القطرية (قنا)، ترأس وفد دولة قطر جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات.

ناقش الاجتماع تنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الثانية والأربعين، والقاضي بالموافقة على إنشاء الهيئة الخليجية للسكك الحديدية.

كما تمت مناقشة الوثائق الخاصة بالهيئة الخليجية للسكك الحديدية، والجدول الزمني لبدء عملها، والاتفاق على الخطوات اللازمة خلال المرحلة التأسيسية والممتدة لاثني عشر شهراً.

تعزيز التعاون بين السعودية والعراق

أكد وزير التجارة السعودي، رئيس مجلس التنسيق السعودي العراقي، ماجد بن عبد الله القصبي، متانة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية، وأنّ مصلحة البلدين والشعبين واحدة، تجمعهم روابط تاريخية وجوار ومصير مشترك. وأوضح القصبي، وفقا لوكالة الأنباء السعودية (واس)، بمناسبة انعقاد ملتقى الأعمال السعودي العراقي في الرياض، أنّ قيادتي البلدين حريصتان على تعزيز العلاقات في مختلف المجالات، واستثمار جميع الإمكانات وتوفير وتطوير الفرص.

وأضاف القصبي، أنّ العلاقات السعودية العراقية، في ظل المتابعة الدقيقة من القيادة في البلدين، في أفضل حالاتها وتشهد نمواً يليق بالتاريخ الذي يجمعهما والمستقبل الذي ينتظرهما.

وأفاد الوزير، أنّ مجلس التنسيق السعودي العراقي يعزز التواصل على المستوى الاستراتيجي ويعمق الثقة السياسية المتبادلة، ويفتح آفاق جديدة ومنها الاقتصادية والتنموية والأمنية، والاستثمارية والسياحية والثقافية والإعلامية وغيرها.

تقارير عربية

تمويل

«تعويم مرتقب للجنيه» يدفع مصريين لسحب أموالهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شهدت أغلب البنوك المصرية حالة من التكدس الشديد مع نهاية الأسبوع الماضي، وبداية الأسبوع الحالي، لا سيما فروع البنك الأهلي المصري (أكبر البنوك الحكومية)، وبنوك مصر، والقاهرة، والتجاري الدولي، وقطر الوطني، والعربي الأفريقي الدولي، و HSBC، بوصفها البنوك الأكبر في السوق المصرية من حيث حجم التعاملات، على ضوء ما يتردد من أنباء حول اتجاه مرتقب للبنك المركزي بتعويم جديد للجنيه أمام العملات الأجنبية. ووقعت ملاسنات كلامية بين العملاء والعاملين في الفرع الرئيسي للبنك التجاري الدولي (أكبر البنوك الخاصة في السوق)، الكائن في شارع شريف بوسط القاهرة، أمس الأحد، بسبب مواجهة العملاء صعوبة في سحب أموالهم من ماكينات الصراف الآلي، وكذلك عبر شاشات ماكينات الصراف الآلي المتعطلة تماماً منذ 10 أيام تقريباً، في وقت ادعى فيه البنك الانتهاء من التحديث التقني لنظامه الأساسي، وإتاحة جميع خدماته الإلكترونية بشكل كامل؛ غير أن بعض العملاء ما زالوا يعانون من عدم قدرتهم على تنفيذ وإجراء العمليات المصرفية بسبب تحديث النظام البنكي.

فيما اصطف عملاء البنك الأهلي المصري أمام أبواب فروعه المنتشرة في العاصمة القاهرة في مشهد لافت؛ رغبة منهم في تحويل أموالهم الجارية لدى البنك إلى ودائع بفائدة 11% سنوياً، أو سحبها تدريجياً من حساباتهم المصرفية، واستبدالها بالدولار أو الذهب في وقت لاحق للحفاظ على المتضررين عن طريق الرسائل النصية، وكذلك عبر شاشات ماكينات الصراف الآلي المتعطلة تماماً منذ 10 أيام تقريباً، في وقت ادعى فيه البنك الانتهاء من التحديث التقني لنظامه الأساسي، وإتاحة جميع خدماته الإلكترونية بشكل كامل؛ غير أن بعض العملاء ما زالوا يعانون من عدم قدرتهم على تنفيذ وإجراء العمليات المصرفية بسبب تحديث النظام البنكي.

فيما اصطف عملاء البنك الأهلي المصري أمام أبواب فروعه المنتشرة في العاصمة القاهرة في مشهد لافت؛ رغبة منهم في تحويل أموالهم الجارية لدى البنك إلى ودائع بفائدة 11% سنوياً، أو سحبها تدريجياً من حساباتهم المصرفية، واستبدالها بالدولار أو الذهب في وقت لاحق للحفاظ على قيمتها؛ خصوصاً مع نشر العديد من المواقع الإخبارية المحسوبة على النظام المصري أخباراً وتقارير من شأنها التمهيد لقرار خفض الجنيه.

> المركزي يضمن أموال المودعين حال تعرض أي بنك للمخاطر

وعلى إثر رصد حالة الزحام المستمرة في البنوك منذ الأسبوع الماضي؛ تلقت المواقع الإخبارية المصرية تعليمات من «أجهزة سيادية» بوقف نشر أي أخبار تتعلق بمسألة «تعويم الجنيه»، وطمأنة المودعين، في المقابل، بنشر تقارير تروج إلى استقرار الوضع المصرفي في مصر، والتقليل من شأن تداعيات مواجهة القطاع المصرفي نقصاً في السيولة الدولارية، حسب حديث مسؤول عن أحد هذه المواقع مع «العربي الجديد».

وأقر البنك المركزي حدوداً قصوى للسحب اليومي من حسابات الأفراد في مصر، بقيمة 50 ألف جنيه (3175 دولاراً تقريباً) من داخل الفروع، و20 ألف جنيه (1270 دولاراً) من ماكينات الصراف الآلي، أي بإجمالي 70 ألف جنيه (4445 دولاراً) في اليوم كحد أقصى.

وتتخوف الحكومة من تزايد وتيرة سحب المودعين لأموالهم، خصوصاً مع التراجعات الأخيرة التي شهدتها عملات الأسواق الناشئة، وتحذيرات بنوك استثمار عالمية من تعرض الجنيه لضغوط ومخاطر تتعلق بتقلبات في التدفقات الأجنبية في الأشهر المقبلة؛ علاوة على انعكاس أي أزمات اقتصادية عالمية بالسلب على الاقتصاد المصري، والذي يعاني في الأصل من تراجع كبير في حجم استثمارات الأجانب في أدوات الدين مؤخراً. ويضمن البنك المركزي في مصر أموال المودعين، في حال تعرض أي بنك للمخاطر بموجب القانون؛ وهذه الضمانة تمتد إلى جميع البنوك العاملة في السوق، سواء محلية أو عربية أو أجنبية، ومعمول بها منذ سنوات طويلة. كما أن قانون البنك المركزي تضمن باباً كاملاً عن تسوية أوضاع البنوك المتعثرة؛ بما يحمي مصالح المودعين وأموالهم.

وكان البنك المركزي المصري قد قرر منح البنوك العاملة في السوق المحلية «سيولة طارئة» بسعر فائدة لا يقل عن 5%، حال عدم قدرتها على توفير السيولة من سوق الإنترنيك (شبكة داخلية تربط بين الأنظمة البنكية). وشدد البنك على أن عمليات منح السيولة الطارئة لا تحول دون حقه في اتخاذ الإجراءات الأخرى المسندة إليه قانوناً، مع التزام البنك الحاصل على السيولة الطارئة بموافاته بتقرير شهري موضح به عدة معايير؛ بينها الملاءة المالية مع تضمين كافة الأصول التي يمكن للبنك المركزي استخدامها كضمانات، وكافة التطورات والإجراءات المُتخذة من قبل البنك لإعادة موقف السيولة لديه لوضع مستقر.

ويواجه السوق المصري أزمة دولارية شبيهة بالتي حدثت قبل تعويم الجنيه أواخر عام 2016، ارتباطاً باحتلال مصر المركز الثاني، بعد الأرجنتين، بين أعلى الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي، والتحذيرات التي أطلقها الأخير في كتابه الدوري، بشأن مواجهة الاقتصادات الناشئة فترات من الاضطراب مع رفع البنك المركزي الأميركي معدلات الفائدة الأساسية، وتباطؤ النمو العالمي بسبب متحور «أوميكرون» الجديد من فيروس كورونا.

ودعمت الحكومة المصرية الجنيه في مواجهة الدولار خلال السنوات الخمس الماضية، من خلال الإيقاء على أسعار فائدة مرتفعة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب في أذون الخزانة المحلية، فضلاً عن التوسع في أسواق السندات الدولية باللجوء إلى أنواع جديدة في الآونة الأخيرة، ومنها السندات الخضراء، والصكوك السيادية.

ووافق مجلس الوزراء المصري، قبل أيام قليلة، على بدء وزارة المالية في إجراءات إصدار صكوك سيادية في الأسواق الدولية، بحيث يعتمد إصدارها على حق الانتفاع للأصول المملوكة للدولة ملكية خاصة، عن طريق بيع حق الانتفاع بهذه الأصول أو تأجيرها، أو بأي طريق آخر يتفق مع عقد الإصدار، وضمان حصة مالك الصك، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الدولار يبلغ نحو 15,7 جنيها (خالد دسوقي/فرانس برس)

تعاون استثماري بين مصر وعُمان

أوصى اجتماع مجلس الأعمال العُماني المصري الذي اختتم أعماله في مسقط، أول من أمس، بتأسيس صندوق بقيمة 100 مليون دولار لتنمية الاستثمارات بين البلدين. وذكرت وكالة الأنباء العمانية، أن الاجتماع الذي جرى برئاسة وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي ونظيره المصري سامح شكري (الصورة) «أوصى بمقترحات منها إمكانية التباحث بين حكومتي البلدين لتأسيس شركة أو صندوق أو بنك بين الجانبين بما قيمته 100 مليون دولار لتنمية التبادل الاستثماري». وأضافت أنّ الاجتماع «دعا كذلك إلى أهمية الربط الملاحي واللوجستي بين البلدين والاستفادة من التجربة المصرية لتنمية الموانئ العُمانية والاستثمار في إنشاء مصنع للمواد الخام للأدوية بمصر».

سورية

انفلات تعرفة سيارات الأجرة

ريان محمد

تتفاقم أزمة انفلات تعرفة سيارة الأجرة في العاصمة السورية دمشق، في وقت يقف النظام متفرجا على حالة الفوضى التي يدفع ضريبتها المواطنون الذين يعانون من أزمة النقل الخانقة جراء نقص الوقود وقلة وسائل النقل العامة وتراجع الحالات الفنية لمركبات النقل الجماعية، منتظرا أن يتقدم المواطنون بشكاوى بحق السائقين المخالفين، رغم أن عدم الالتزام بالتعرفة الرسمية ظاهرة بدأت منذ سنوات.

وقال عبد الحليم قاسم (47 عاما)، موظف في شركة خاصة بدمشق: «نعيش في ظل فوضى غريبة، وهي تتم تحت أعين شرطة المرور والمسؤولين، فمنذ سنوات عندما انتشرت شوارع العاصمة بالحواجز الأمنية وتم تقطيع أوصال المدينة، وأصبحت الرحلة التي كانت تستغرق ربع ساعة بسيارة الأجرة تحتاج نحو ساعتين من الوقت، أصبح سائقو سيارات الأجرة يطلبون رفع التعرفة بسبب الوقت الطويل وقلة العمل، وحينها قبلنا طواعية بالأمر، تقديرا لحجج السائقين وتعاطفا معهم، وخاصة أننا جميعا كنا متذمرين من كثرة الحواجز وما كان يخنقنا ويخنق المدينة».

وتابع: «كنا نعتقد أنها مرحلة مؤقتة وستنتهي، لكن ما بدأ في عام 2012 لم ينته إلى اليوم، بل راحت تتزايد التعرفة يوما بعد آخر، فسيارة الأجرة التي كانت تأخذ 50 ليرة سورية مثلاً من منطقة المزة إلى منطقة البرامكة اليوم تطلب ما بين 6 و8 آلاف ليرة، حتى أنه لا يمائل سعر صرف الدولار، ففي عام 2011 سعر صرف الدولار الواحد كان 50 ليرة أما اليوم فسعر صرف الدولار الواحد نحو 3500 ليرة».

عداد الأجرة لا يعمل

من جهتها، قالت سلوى قاضي (36 عاما)، موظفة في دمشق: «يجب أن تتفق مع سائق الأجرة على التعرفة المقطوعة بغض النظر عما يظهر على العداد قبل الركوب بالسيارة، فاليوم تعرفة النقل ما بين أحياء دمشق تتراوح ما بين 6 و10 آلاف ليرة، أما إذا أردت التوجه إلى ريف دمشق فالأسعار تتضاعف حسب المسافة وهنا نتحدث عن عشرات آلاف الليرات».

وأضافت: «مع الازدحام الشديد في دمشق الذي وصل إلى حدود لا تطاق، جراء قلة وسائل النقل العامة، تجعلنا في بعض الأيام نضطر إلى استقلال سيارة أجرة، لكن حينها أحاول جمع عدد من الأشخاص الذين يمكن أن يشاركوني خط سيري لدفع أجرة السيارة».

ولفتت إلى أنه «اليوم لا يوجد سيارة واحدة تعتمد عداد التعرفة الموجود في كل سيارة، والجميع يعلم ذلك حتى شرطة المرور، إذ إنه لا يوقف سائق واحد لسؤاله إن كان يشغل العداد أم لا، والناس تتجنب التوجه إلى الشكوى لأنها أيضا تحتاج لمراجعة الفرع ومزيد من الوقت والتكلفة، وهناك حالة من الشعور بعدم الجدوى والفائدة تصل إلى درجة الاستسلام لظاهرة لا يبدو أن هناك رغبة بوضع حد لها».

ردود السائقين

قال أبو يحيى بكر (43 عاما)، سائق سيارة أجرة، لـ«العربي الجديد»، «التعرفة الرسمية غير عادلة، فأولا كمية البنزين المحدودة التي تخصص للسيارة كل أربعة أيام، والتي توزع بشكل غير منتظم، وهي بالأصل تكفينا للعمل ليوم أو يومين على أكثر تقدير، وبالتالي سأنتظر دور البنزين دون عمل، والأهم أن نسبة الأرباح الموضوعة لنا لا تؤمن دخلا يؤمن احتياجات عائلاتنا المعيشية، فالأسعار ترتفع والليرة تفقد قيمتها، فعلى الأقل نحتاج مصروفا يوميا بحدود 25 ألف ليرة، أضف إليها ثمن البنزين والإصلاح وقطع التبديل والترسيم وغيرها». وأضاف: «الناس والشرطة يعلمون المشكلة وهي غلاء المعيشة والاحتياجات، وأنها تتمثل في ضعف رواتب وأجور الموظفين، والشرطة تغض النظر عن عدم استخدام العدادات وتركتنا فريسة للزبون». وكانت صحيفة محلية نقلت، مؤخرا، عمن وصفته بـ«مصدر مروري»، قوله إنه «في يوم واحد خلال أسبوع تم توقيف 27 سائق سيارة أجرة، جراء تقاضيهم تعرفة زائدة، في وقت يتم إيقاف سائق أو سائقين يوميا لذات المخالفة».

ورأى ذات المصدر أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك حملة لضبط السائقين المخالفين، بل إن الموضوع مستمر لضبط أي مخالفة من الممكن أن تحدث في هذا الصدد، وبالتالي فإن هذا الموضوع متوقف على حسب الشكاوى وضبط مديريات المرور لمثل هذه المخالفات.

وكانت محافظة دمشق قد رفعت الأسبوع قبل الماضي تعرفة سيارات الأجرة بعدما تم رفع سعر ليتر البنزين المدعوم من 750 ليرة إلى 1100 ليرة، في حين يباع سعر لتر البنزين بسعر التكلفة البالغ 2500 ليرة، ما أثار استياء السائقين من جهة معتبرين أنها تعرفة غير عادلة، ومن جهة أخرى اعتبر المواطنون رفع التعرفة لا يتناسب مع دخولهم.

أخبار العالم

البيرو تعلن حالة طوارئ بيئية بعد تسرب نفطي

أعلنت حكومة البيرو حالة طوارئ بيئية لمدة 90 يوماً، في المنطقة الساحلية من العاصمة ليما، التي تأثرت بتسرب نفطي وصفته بأنّه واحد من «أهم الكوارث البيئية» على الساحل في السنوات الأخيرة. ووافق على القرار وزير البيئة روبن رامبيرز، الذي يرأس لجنة الأزمات البيئية التي تحاول التخفيف من آثار التسرب النفطي. ووقع التسرب النفطي في 15 يناير/كانون الثاني الجاري، عندما كانت ناقلة نفط تفرغ حمولتها في إحدى محطات مصفاة لاباميلا التي تديرها شركة «ريبسول» في مقاطعة كالاو المجاورة لليما. وذكرت الشركة أنّه من المقرر الانتهاء من تنظيف المناطق المتأثرة من جراء التسرب النفطي بنهاية فبراير/ شباط الجاري. وأنّه تمت إزالة 1580 متراً مكعباً من الرمال الملوثة.

ارتفاع أرباح الألياف الكيميائية في الصين

سجلت صناعة الألياف الكيميائية في الصين نمواً قوياً خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي، إذ قفزت أرباح الشركات الكبرى مقارنة مع عام 2020. وقفز إجمالي أرباح الشركات الكبرى في الصناعة، التي لا تقل الإيرادات السنوية لكلّ منها عن 20 مليار يوان (حوالي 3,15 مليارات دولار)، بنسبة 221,9 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 59,7 مليار يوان في الفترة المذكورة، وفقاً لوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. وبلغت الإيرادات التشغيلية المجمعة لهذه الشركات 925,9 مليار يوان.

وأظهرت بيانات الوزارة أنّه في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، ارتفاع إجمالي ناتج الصناعة بنسبة 10,3 في المائة على أساس سنوي.

طاقة

تتصاعد مخاوف أوروبا من شحّ الغاز في الشتاء القارس، مع استمرار التوترات الروسية ـ الأوكرانية، ما يدفع دول القارة العجوز إلى استكشاف خيارات الحصول على الطاقة في حال ارتفاع المخاطر الجيوسياسية

خيارات أوروبا للتزود بالغاز

توجه نحو أذربيجان وأميركا بسبب التوترات مع روسيا

موسكو ـ **راهي القليوبي**

تتصاعد مخاوف أوروبا من شحّ الغاز في الشتاء القارس، مع استمرار التوترات الروسية. الأوكرانية، ما يدفع دول القارة العجوز إلى استكشاف خيارات الحصول على الطاقة في حال ارتفاع المخاطر الجيوسياسية

جددت التوترات العسكرية على الحدود الروسية الأوكرانية والتحذيرات الغربية الأخيرة من الغزو الروسي المحتمل لأراضي أوكرانيا، مخاوف اللاعبين في سوق الطاقة الدولية من تأخر جديد في تشغيل مشروع خط أنابيب «السيل الشمالي-2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر قعر بحر البلطيق. وبعد أعمال بناء استمرت لثلاث سنوات، استُكمِل مد أنبوبي الخط في سبتمبر/ أيلول الماضي وملؤهما بالغاز. ورغم أن «السيل الشمالي-2» بات جاهزاً للتشغيل، إلا أن ألمانيا عطلت عملية إصدار التراخيص للشركة المشغلة «نورد ستريم 2 إيه جي» حتى تعيد هيكلتها وفقاً للقوانين الألمانية، وسط تشكيك في واقعية سرعة البت في القرار وتشغيل الخط في السنة الحالية.

ومع ذلك، يرجّح نائب مدير صندوق أمن الطاقة الوطني في موسكو، ليكسي غريفاتش، ألا يؤثر الوضع حول أوكرانيا مباشرةً بمواعيد تشغيل خط أنابيب الغاز، لافتاً إلى أنّ الولايات المتحدة هي المروّج الرئيسي لتعطيل المشروع بحثاً عن حصتها بتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا.

ويقول غريفاتش في حديث لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أن الوضع الراهن لا يؤثر مباشرةً بمواعيد تشغيل خط أنابيب الغاز، والاعتقاد بأنه يمكن استخدام هذه المسألة في الظروف الراهنة للضغط على روسيا خاطئ، حيث إن المستهلكين الأوروبيين أكثر المعنيين بتشغيل هذا الخط في أسرع وقت بعد اختتافهم بالمعنى الحرفي للكلمة من ارتفاع أسعار الغاز واحتياجهم إلى نوع من الاستقرار للوضع». ومع ذلك، يعتبر نائب مدير صندوق أمن الطاقة الوطني في موسكو، أن تشغيل «السيل الشمالي-2» لا يعني إنهاءً لاضطرابات الأسعار في السوق الأوروبية تلقائياً، مضيفاً: «سيحسّن تشغيل خط أنابيب الغاز من الوضع في السوق، وقد يؤدي مجتمعاً مع العقود الإضافية إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار. بالطبع، يعرقل التوتر الجيوسياسي مضي الأوروبيين قدماً على هذا المسار، ولكن هذا الوضع يناسب الأميركيين الذين يروجون لمنتجهم بالسوق، محرضين الاتحاد الأوروبي على شريكه الهام في مجال الطاقة».

من جهته، شكك مدير مجموعة الموارد الطبيعية والمواد الخام في وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، ديميتري ماريننتشينكو، في تشغيل «السيل الشمالي-2» هذا العام، قائلاً لوكالة «نوفوستي» الحكومية الروسية، يوم الجمعة الماضي: «على الأرجح، لم يعد هناك من يثق بإطلاق المشروع في عام 2022، رغم أنه قيل فترة قصيرة، كان يبدو أنه سيجري تشغيل خط أنابيب الغاز في أقرب وقت».

وأضاف أن «تنامي التوترات الجيوسياسية خلال آخر شهر أو شهرين قد يؤثر أيضاً سلباً بأفاق المشروع، ولا سيما إذا بدأت ألمانيا بالتعامل معه بتشكيك أكبر».

ورغم أنه كان من المنتظر تشغيل «السيل الشمالي-2» في عام 2019، إلا أن المشروع واجه عقبات واحدة تلو الأخرى بسبب التهديدات الأميركية بمعاقبة المشاركين في تنفيذ المشروع أولاً، ومروراً بواقعة تسميم المعارض الروسي، مؤسس «صندوق مكافحة الفساد»، أليكسي نافالني، في صيف عام 2020 بغاز أعصاب، ووصولاً إلى الأزمة الراهنة على الحدود الأوكرانية، زادت جميعاً من الغموض حول مصير المشروع.

وكان الرئيس الأميركي، جو بايدن، قد أقر في الصيف الماضي بعدم إمكانية تعطيل المشروع، وأعطى الضوء الأخضر لاستكماله وسط توجه موسكو وواشنطن نحو تطبيع العلاقات بينهما بعد القمة الروسية الأميركية في جنيف في منتصف يونيو/ حزيران الماضي.

يذكر أن «السيل الشمالي-2» يضم أنبوبين بطاقة تمريرية إجمالية قدرها 55 مليار متر مكعب سنوياً لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قعر بحر البلطيق دون المرور بالأراضي الأوكرانية، ما أضفى بعداً جيوسياسياً على المشروع الذي أثار تحقيقه استياء كييف، ولم يعد مصنفاً كاقتصادي بامتياز. ورغم الخطوات الأميركية لتعزيز وجودها في سوق الغاز الطبيعي في أوروبا، لا يزال الأوربيون قلقون بشأن استمرارية الإمدادات. وتستكشف المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، الخيارات لمعرفة ما إذا كان شركاؤها، بما في ذلك الولايات المتحدة، يمكن أن يعزّزوا إمدادات هذه السلعة إلى المنطقة، في ظل محدودية الشحنات من روسيا، وتزايد المخاطر الجيوسياسية، وفقاً لرئيسة شؤون الطاقة بالاتحاد الأوروبي كادري سيمسون.

وقالت سيمسون بعد اجتماع مع وزراء من الدول الأعضاء، يوم السبت الماضي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، إنه في حين أن الاتحاد الأوروبي لديه بنية تحتية قوية للغاز، وإجراءات واضحة في حالات الطوارئ، فإنه يحتاج إلى أن يظل «يقظاً للغاية»، وأن يحسن استعداده لمواجهة المخاطر.

وتقوم المفوضية الأوروبية بتحليل سيناريوهات مختلفة للتأكد من أن الخطط الوطنية مناسبة للغرض في وقت يتسم بانخفاض مستويات تخزين الغاز بشكل غير عادي، وزيادة التوترات خارج حدودها الشرقية. وأضافت سيمسون للصحافيين في مدينة أمبان شمالي فرنسا: «المفوضية تناقش أيضاً مع شركائنا إمكانية زيادة الإمدادات إلى أوروبا»، لافتة إلى أنها ستحضر اجتماعات ممر الغاز الجنوبي في أذربيجان يوم 4 فبراير/شباط المقبل، واجتماعات مجلس الطاقة الأوروبي ـ الأميركي على مدار ثلاثة أيام لاحقاً في واشنطن لمواصلة المناقشات.

ووصلت صهاريج التخزين في الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى موسمي لها منذ أكثر من عقد، بعد صيانة أطول من المعتاد في الحقول النرويجية، فيما أعادت روسيا بناء مخزونها الخاص. وأجبرت أزمة الطاقة غير المسبوقة بعض عمالقة الصناعة في أوروبا على تقليص الإنتاج، وجعل المستهلكين الأفراد يعانون من ارتفاع الفواتير. ومن بين الدول الأعضاء في التكتل البالغ عددهم 27 دولة، نفذت 22 دولة إجراءات للتخفيف من تأثير أزمة الطاقة، مثل خفض الضرائب والرسوم، ودعم الدخل المباشر والقسائم، وفقاً للمفوضية الأوروبية أخيراً.

منشأة تابعة لشركة غازبروم الروسية (Getty)

طاقة خط «السيل الشمالي ـ 2» تبلغ 55 مليار متر مكعب سنوياً

اسعار الطاقة تضر الاسر البريطانية

ذكرت صحيفة «التايمز» البريطانية، أنّ زيادة سقف اسعار فواتير الطاقة في ابريل/نيسان المقبل ستؤثر على اكثر من 75% من الاسر البريطانية. مشيرة، في تقرير لها قبل يومين، نقلا عن هيئة تنظيم الطاقة، الى أنّ عدد الاسر التي ستتأثر بالحدّ السعري سيرتفع الى 22 مليونا من 15 مليونا. والافت زيادة اسعار الغاز بظلال سلبية على شركات الطاقة ايضا، اذ انهار بالفعل اكثر من 20 من مزودي الطاقة في المملكة المتحدة، آخرها شركة «توجيزر انيرجي» التي تزود نحو 176 الف عميل.

«وول ستريت» تترقب قرارات حاسمة للفيدرالي الأميركي

تترقب البورصة الأميركية قرارات حاسمة بعد الخسائر الحادة التي تكبدتها الأسابيع الماضية

واشنطن ـ **شريف عثمان**

يترقب المستثمرون في «وول ستريت» بالولايات المتحدة الأميركية، نتائج اجتماعات حاسمة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين، والتي يتوقع أن يكون لها دور قاطع في تحديد بوصلة الأسواق في الفترة المقبلة.

فقد شهدت البورصة الأميركية موجة ذعر، الأسبوع الماضي، بعد التراجع الحاد في مؤشر ناسداك، ما حمل المستثمرين على التساؤل إن كانت الأسواق ستتكفى بعملية تصحيح (تراجع وقتي)، أم أنها مقبلة على انكماش طويل يحمل مخاطر للاقتصاد ولإدارة الرئيس جو بايدن.

وتجاوزت خسائر مؤشر ناسداك، الذي تسيطر عليه شركات التكنولوجيا منذ بداية العام الجاري 11,29%، وانخفض مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 7,4%، وتراجع مؤشر «داو جونز» الصناعي 5,5%. وأرجع محللون في أسواق المال، كثافة بيع الأسهم خلال الأسابيع الأخيرة إلى ما أوصله قادة البنك الفيدرالي للأسواق بخصوص خطة التعامل مع معدل تضخم لا يتوقف عن الارتفاع، والتي تتجه ملامحها إلى رفع معدلات الفائدة أربع مرات على الأقل خلال العام الحالي، تبدأ على الأرجح قبل نهاية مارس/ آذار المقبل.

وتبقى كلمات رئيس البنك الفيدرالي، يوم الأربعاء المقبل، هي الأهم بالنسبة للمستثمرين، انتظاراً لمزيد من الوضوح بخصوص توقيت الخطوة القادمة للبنك وحجمها.

وتشير التوقعات إلى زيادة في معدلات الفائدة تقارب نقطة مئوية هذه السنة، بعدما أبقيت بمستوى الصفر أو ما يقارب منذ بدء تفشي جائحة فيروس كورونا مطلع عام 2020 لتحفيز الاقتصاد. ورغم التصميم الواضح من جيروم باول، رئيس البنك الفيدرالي، الذي ينتظر التصويت على التجديد له لأربع سنوات أخرى في منصبه خلال أيام، على التعامل بممتهى القوة مع التضخم، ما زال العديد من المحللين يرون أن البنك المركزي الأكبر في العالم قد فاته القطار الصحيح لحماية الأميركيين من تضخم يقاسون ويلاته كل يوم منذ ما يقرب من عام.

وفي مذكرة لعملائه، اطلعت عليها «العربي الجديد»، يقول إيشان هاريس، مسؤول الأبحاث الاقتصادية العالمي لدى «بنك أوف أميركا»، إن «البنك الفيدرالي لم تكن استجابته لمخاطر التضخم المتصاعدة بهذا البطء في أي وقت سابق، وحتى هذه اللحظة ما زال يعلن عن اقتراب بداية دورة التقييد، أي رفع معدلات الفائدة، مضيفاً أنه «لو جانبهم التوفيق، واستقر معدل التضخم بالقرب من 3%، فسيكون هذا خبراً سيئاً للأسهم والسندات».

مؤشر ناسداك تراجع بنسبة 11,29% خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة

وفي لقاء مع محطة «سي إن بي سي» المتخصصة في الأخبار الاقتصادية، اعتبر مايكل هارتنت، مسؤول استراتيجيات الاستثمار لدى «بنك أوف أميركا»، أن البنك الفيدرالي خسر بالفعل معركته مع التضخم، وسيضطر لرفع معدلات الفائدة على أمواله بصورة أسرع مما يخطط له الآن.

وأكد هارتنت أن هذا الأمر يعرض أسهم شركات التكنولوجيا تحديداً لقدر كبير من المخاطر، ناصحاً المستثمرين بانتهاز فرصة حدوث أي ارتفاع في أسعار أسهم تلك الشركات للتخلص منها فوراً.

وأظهر تقرير صادر عن بنك أوف أميركا، يوم الجمعة الماضي، تفضيل مديري الاستثمار الاحتفاظ بالنقدية، بدلاً من شراء الأسهم أو السندات، انتظاراً لبدء البنك الفيدرالي الرفع الفعلي لمعدلات الفائدة.

وقال البنك إن قطاع «عملاء الاستثمار الخاص»، الذي يدير أصولاً تتجاوز قيمتها 3,3 تريليونات دولار، كان لديه من النقدية أكثر من 11% من تلك الأصول خلال الأسبوع الأخير.

وعلى نحو متصل، تعلن أكثر من نصف الشركات الثلاثين المكونة لمؤشر «داو جونز» الصناعي خلال الأسبوع الجاري، عن نتائج أعمالها في الربع الأخير من العام المنتهي. لكن جوليان إيمانويل، مسؤول استراتيجيات الأسهم والمشتقات لدى شركة استشارات بنوك الاستثمار Evercore ISI ، اعتبر أن نتائج الأعمال عند إعلانها «لن تؤثر بصورة كبيرة على حركة المؤشرات في أي اتجاه، كونها تخص الشركات الفردية»، إلا أنه أشار إلى أن «الشركات ذات النتائج القوية ستذاب، وتلك صاحبة النتائج السيئة ستعاقب»، مضيفاً أنه «إذا كانت هناك مشكلات لدى بعض الشركات تخص هامش الربح أو عناصر التكلفة، فبالتأكيد ستدفع تلك الشركات ثمناً غالياً».

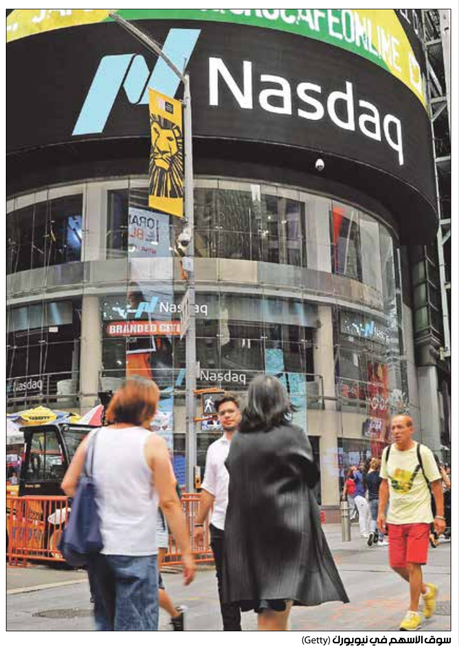

سوق الأسهم في نيويورك (Getty)

الصين أكبر سوق للسلع الفاخرة

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن شركة الاستشارات الإدارية العالمية «باين آند كومباني» أنّ نحو 21% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي على السلع الفاخرة جاء من البرّ الرئيسي الصيني خلال العام الماضي، متوقعة أن تصبح الصين أكبر سوق للسلع الفاخرة في العالم بحلول 2025. وأشارت الشركة في تقرير لها، وفق وكالة «شينخوا»، أمس الأحد، إلى أنّ المبيعات المحلية للسلع الشخصية الفاخرة في الصين ارتفعت بنسبة 36% على أساس سنوي إلى قرابة 471 مليار يوان (74 مليار دولار) في 2021، وهو ما يناهز ضعفي الرقم المسجل في عام 2019. وسجلت منتجات السلع الفاخرة تبايناً في النمو السوقي، إذ كانت منتجات السلع الجلدية الفاخرة الأسرع نمواً بنسبة 60%، تلتها ملابس الأزياء والمجوهرات. وزادت مبيعات الصين عبر الإنترنت من السلع الفاخرة بنحو 56% خلال العام الماضي، وهو معدل أسرع من معدل النمو لدى المتاجر الفعلية على الأرض، التي تعد قناة التوزيع التقليدية والأساسية لصناعة السلع الفاخرة.

ببد أنّه نظراً لتأثير جائحة فيروس كورونا وقيود السفر ذات الصلة، فإنّ أكثر من 90% من إنفاق المستهلكين الصينيين على السلع الفاخرة جرى في داخل البر الرئيسي الصيني، وفقاً للتقرير. وقال شينغ وي وي، الشريك في شركة «باين آند كومباني»: «بشكل عام، نتوقع أن تتعافى مشتريات المستهلكين الصينيين من السلع الشخصية الفاخرة إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 في الفترة بين نهاية عام 2022 والنصف الأول من عام 2023».

وتتزايد ثروات الصين بشكل كبير رغم تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية. وأظهر تقرير حديث، صادر عن قسم الأبحاث التابع لمؤسسة «ماكينزي آند كو» للاستشارات العالمية، أنّ الثروة العالمية تضاعفت ثلاث مرات على مدى العقدين الماضيين، لتحتل الصين الصدارة عالمياً بعد إزاحة الولايات المتحدة الأميركية. وتصدرت الصين العالم، إذ استحوذت على ما يقرب من ثلث الزيادة المحققة على مدار عقدين، إذ قفزت ثروتها إلى 120 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، مقابل 7 تريليونات دولار فقط في عام 2000، أي بعام قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ما سرّع صعودها الاقتصادي.

وقفز صافي الثروة العالمية إلى 514 تريليون دولار في عام 2020، مقابل 156 تريليون دولار في عام 2000، وفق التقرير الذي أوردت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية مقتطفات منه أخيراً.

وشهدت الصين خلال عام 2021 ظهور ملياردير جديد كلّ أسبوع، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من 750 ملياردياً، متفوقة بذلك على الهند وروسيا وألمانيا مجتمعة، وهي أقل بقليل من 830 ملياردياً في الولايات المتحدة، وفقاً لبيانات «مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات» نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتحولت طبقة الأثرياء إلى التركيز على حماية ثرواتها، بعدما استفادت لسنوات من النمو الاقتصادي القوي، والموقف الرسمي المتراخي تجاه الثروات الشخصية، وفق «بلومبيرغ».

منتجات السلع الجلدية الفاخرة الأسرع نمواً في الصين

متسوقون أمام متجر للأزياء الفاخرة في بكين (فرانس برس)

رؤية

الليرة اللبنانيّة: ضحيّة معالجات متخبّطة

علي نور

مساء، يوم الخميس 10 يناير، بلغت قيمة الدولار حدود الـ31 ألف ليرة لبنانيّة، في مقابل نحو 24,3 ألف ليرة في بداية شهر ديسمبر/كانون الأوّل الماضي، أي بمعنى آخر، ارتفعت قيمة الدولار مقابل الليرة بنحو 28% خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر ونصف، ما يشير بوضوح إلى تسارع وتيرة التدهور في قيمة الليرة منذ ذلك الوقت.

وهذا التدهور السريع، جاء، بالرغم من تزامن هذه الفترة بالتحديد مع موسم الأعياد، وما يرافقه من تدفّق للعملة الصعبة إلى السوق المحليّة نتيجة توافد المغتربين إلى البلاد خلال العطلة. وبذلك، جاءت هذه التطوّرات بخلاف المتوقّع من فترة يُفترض أن تهدأ فيها الضغوط على قيمة الليرة اللبنانيّة في سوق القطع.

في واقع الأمر، كمنت المفارقة الأساسيّة في حصول هذا التدهور السريع في سعر صرف الليرة بالرغم من إطلاق المصرف المركزي تعميمه الأخير رقم 161 في منتصف الشهر الماضي، والذي طلب من المصارف بيع الدولار النقدي لعملائها وفقًا لسعر منصّة التداول الشرعيّة بالعملات الأجنبيّة، الذي يقل بنحو 20% عن سعر صرف السوق السوداء.

وبهذه الطريقة، قامت المصارف بتأمين السحوبات من الحسابات المصرفيّة بالدولار بدل الليرة، عبر بيع عملاء المصارف الدولارات عبر هذه الآليّة مقابل سحوباتهم النقديّة بالعملة المحليّة.

أمّا رهان المصرف المركزي هنا، فكان على ضخ المزيد من العملة الصعبة في السوق الموازية، بهدف ضبط الارتفاعات التي كانت تحصل في قيمة الدولار والحد من تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة. ورغم كل هذه المحاولات، وبالرغم من الكلفة الباهظة لهذا الإجراء، والتي تجاوزت حدود الـ100 مليون دولار في الأسبوع الواحد، لم ينجح المصرف المركزي في لجم التدهور في قيمة الليرة طوال الأسابيع الماضية على النحو الذي ذكرناه.

ولهذا السبب بالتحديد، ذهب حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، خلال الأيام الماضية إلى ما هو أبعد من هذا التعميم المكلف، من خلال فتح باب بيع الدولارات في المصارف وبحسب سعر منصّة التداول الرسمي، دون ربط عمليّة بيع الدولار بعمليّات السحب النقدي كما كان الحال سابقًا.

ولذلك، من المتوقّع أن تتضاعف كميّة الاستنزاف الأسبوعي من الدولارات التي يضخّها المصرف المركزي، لتمويل عمليّات بيع الدولار بهذا الشكل، دون وجود ما يضمن عدم فشل الخطوة، تمامًا كما فشل التعميم رقم 161 الذي صدر في منتصف الشهر الماضي دون أن يؤدّي أي دور على مستوى ضبط تدهور سعر صرف الليرة.

مع الإشارة إلى أن ثمّة علامات استفهام لا تنتهي حول طريقة تطبيق كل هذه التعاميم داخل فروع المصرفيّة، وتحديدًا من جهة الاستنسابيّة التي تحكم تنفيذها، واستفادة فئات محظيّة من المودعين من هذه «الدولارات المدعومة» دون سائر الفئات.

لا بل ثمّة تساؤلات أهم تدور اليوم حول آليّات عمل منصّة التداول الرسميّة بالعملات الأجنبيّة نفسها، وطريقة تحديد سعر الصرف المعتمد فيها، الذي لا يخضع لموازين العرض والطلب المعروفة. ففي الوقت الراهن، يقتصر دور المنصّة على ضخ أو امتصاص الدولار وفقًا لحاجة المصرف المركزي، دون أن تمثّل أداة تداول حرّة بالعملات الأجنبيّة.

في كل الحالات، لا يحتاج المرء كثيرًا لفهم أسباب فشل جميع الإجراءات التي قام بها المصرف المركزي في إطار تعامله مع أزمة سعر الصرف، والتي اتسمت جميعها بالتخبّط البعيد عن أي رؤية أو خطّة متكاملة لإدارة الأزمة. فالدولارات التي يقوم المصرف المركزي بضخّها في السوق اليوم، ويسعر صرف منصّة التداول الرسميّة المنخفض، هي نفسها الدولارات التي يقوم بجمعها من السوق الموازية وبحسب سعر صرفها المرتفع. بمعنى أوضح، ما يقوم به المصرف المركزي ليس سوى شراء الدولار بسعر السوق، ومن ثم ضخّه عبر المصارف عبر بيعه بسعر مدعوم، يقل بنحو 20% عن سعر السوق.

باختصار، ما يسوّقه المصرف المركزي -في إطار حربه النفسيّة على مضاربات السوق السوداء- كعمليّة ضخ للدولار، ليس سوى إعادة تدوير لدولارات السوق الموازية نفسها.

لكنّ هذه العمليّة انطوت على كلفة فادحة تكبدّها المصرف المركزي، من خلال الفارق بين كلفة شراء الدولار بسعر السوق الفعلي، وسعر بيعه المدعوم نسبيًا في المصارف.

وهذه العمليّة التي جرى تمويلها بالليرة اللبنانيّة، ومن خلال خلق النقد، أدّت في المحصّلة إلى تضخيم الكتلة النقديّة المتداولة بالليرة اللبنانيّة، ما أسهم في زيادة الضغط على سعر صرف العملة المحليّة في السوق الموازية.

ولهذا السبب تحديدًا، تظهر ميزانيّة المصرف المركزي أنّه قام بخلق ما يقارب 393 مليار ليرة من النقد بالعملة المحليّة، في النصف الثاني من شهر كانون الأوّل/ديسمبر الماضي، بالتزامن مع بدء تطبيق التعميم 161.

بمعنى آخر، وبدل أن يسهم التعميم في إعادة التوازن لسعر صرف الليرة عبر زيادة المعروض من النقد بالعملة الصعبة، كانت النتيجة إعادة تدوير دولارات السوق الموازية وزيادة المعروض من النقد بالعملة المحليّة، وهو ما فاقم من أزمة سعر صرف الليرة بدل معالجتها. على أي حال، من المعلوم أن المصرف المركزي يواظب على جمع الدولارات من السوق الموازية لأسباب أخرى، كجمع الاحتياطات لتمويل بيع الدولارات لاستيراد الوقود مثل البنزين، من خلال منصّة التداول بالعملات الأجنبيّة أيضًا، أو تمويل بعض عقود الدولة المقوّمة بالعملة الصعبة.

باختصار، ما يحتاجه لبنان حاليًا ليس مجموعة من القرارات المتفرّقة والمتخبّطة من ناحية آثارها وأهدافها النقديّة، كما لا تحتاج البلاد حتمًا المعالجات القائمة على شراء الوقت على حساب الاستمرار بضرب قيمة الليرة اللبنانيّة.

ما تحتاجه البلاد هو سياسة نقديّة قادرة على توحيد أسعار الصرف المتعددة، واستيعاب تداولات سوق القطع الموازية ضمن النظام المالي، وبآليّات واضحة تحدد سعر الصرف وفقًا لموازين العرض والطلب. عندها فقط، سيكون بإمكان المصرف المركزي التدخّل في سوق القطع بشكل منظّم وهادف ومدروس، بما يسمح بالحفاظ على توازن سعر صرف العملة المحلّية، بالتوازي مع جميع المعالجات التي يفترض أن يتم القيام بها لمعالجة سائر جوانب الانهيار الاقتصادي.